التعليم المقاولاتي كسياسة عمومية داعمة للمقاولاتية في الجزائر –دراسة استطلاعية حول آراء الطلبة الجامعيين بشأن القرار 1275 والمتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة–

Entrepreneurship Education As A Public Policy Supporting Entrepreneurship In Algeria - A Survey Study On University Students' Opinions Regarding Decision 1275 - Related To Establishing A Start-Up

علالي إبتسام [1] *، طلبة صبرينة [2]

[1] جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، مخبر GMES، ibtissem.allali@univ-constantine2.dz

https://orcid.org/0000-0003-2232-6418

[2] جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، مخبر GMES، sabrina.tolba@univ-constantine2.dz

https://orcid.org/0009-0008-9595-2384

تاريخ الاستلام: 2023-07-06 **تاريخ القبول:** 2024-01-23 **تاريخ النشر:** 2024-02-05

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التأكد من امتلاك الطلبة الجامعيين في الجزائر لتوجه نحو تحقيق مشروع مؤسسة ناشئة وفق القرار 1275، من خلال دراسة مدى توفرهم على النية والقدرة على العمل المقاولاتي، وكذا من خلال التعرف على المهارات والمعارف التي يمتلكونها، من خلال توزيع استبيان على عينة من طلبة جامعات ولاية قسنطينة، حيث وزعنا 662 استبيانا، تم استرجاع 655 منها، وكان عدد الاستبيانات القابلة للمعالجة الإحصائية هو 643 استبيانا.

خلصت الدراسة إلى أن الطلبة الجامعيين لديهم نية لإنشاء مؤسسة ناشئة، كما أنهم يمتلكون القدرة التي تؤهلهم لذلك خاصة فيما يتعلق بالأفكار الإبداعية والمعرفة بالتكنولوجيا وهذا ما يؤكد أنه يوجد لدى الطلبة الجامعيين توجه لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة وفق القرار 1275، غير أنهم يفتقرون للمعارف والمهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي وهو ما يؤكد ضرورة تعزيز التكوين المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: القرار 1275، المؤسسات الناشئة، المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، السياسة العمومية.

تصنيف JEL : M130; M380

Abstract:

The study aimed to investigate if Algerian university students have the potential to establish a start-up project according to Decision 1275. A questionnaire was distributed to a sample of 662 students from universities in Constantine, Algeria, with 655 returned, and 643 suitable for analysis.

Results showed that students had the intention and ability to engage in entrepreneurship, especially in terms of innovative ideas and technology knowledge. However, they lacked the necessary skills and knowledge for entrepreneurship, indicating the importance of improving entrepreneurship education. Overall, the study confirms that Algerian university students have a tendency towards creating start-up projects in accordance with Decision 1275.

Keywords: Decision 1275; Start-Ups; Entrepreneurship; Entrepreneurship Education; The Public Policy.**JEL Classification Codes : M130; M380**

* المؤلف المرسل

المعرف الرقمي للمقال (doi): https://doi.org/10.34118/jeemr.v7i2.3771

1. مقدمة :

يرتبط مفهوم المقاولاتية بالإبداع والابتكار وحسن استغلال الفرص والموارد غير المستغلة، والاهتمام الكبير بالعمل المقاولاتي لم يأتي من فراغ، فقد أثبتت المقاولاتية فعاليتها ونجاعتها بالنسبة للمقاول والاقتصاد والمجتمع على حد سواء، فهي تسمح للمقاول بإثبات ذاته وتحقيق استقلاليته، وتساهم في تنويع وتجديد النسيج الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها ترفع من رفاهية المجتمع عن طريق مختلف السلع والخدمات خاصة المبتكرة منها، كما تساهم في التخفيض من نسبة البطالة عن طريق توفير مناصب عمل باستمرار، وبالتالي فهي وسيلة فعالة لمحاربة الفقر.

تبنت الجزائر على غرار العديد من الدول العديد من السياسات العمومية الداعمة للمقاولاتية، ويعتبر التعليم المقاولاتي أبرزها، إذ يساهم في نشر الثقافة المقاولاتية من جهة، ويوفر رأس المال البشري الجيد من جهة أخرى، ويعتبر القرار 1275 المتعلق بكيفيات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، آخر مستجد في مجال دعم المقاولاتية في الجزائر عن طريق التعليم المقاولاتي، وهو ما يساعد على دفع نخبة المجتمع نحو العمل المقاولاتي، الأمر الذي من شأنه، اعلاء ورفع راية العمل المقاولاتي في الجزائر، لكن الأمر المتعارف عليه أن المقاول له خصائص استثنائية تميزه عن غيره، وهذا ما يجعل من غير المعقول توفر هذه الخصائص في معظم الطلبة الجامعيين، كما أن العمل المقاولاتي يتطلب روح المبادرة، التي عادة ما تتوفر لدى ثلة قليلة من الأفراد دون غيرهم، فإذا كان اقتران النية المقاولاتية بالقدرة على العمل المقاولاتي يولد توجها نحو العمل المقاولاتي ، فعندها يمكن صياغة التساؤل الرئيس على النحو التالي:

- ✓ **هل خلقت سياسة الدولة من خلال تطبيقها للقرار 1275 توجها لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة لدى الطالب الجامعي؟**

والذي سنتدرج في الإجابة عليه من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل توجد لدى الطلبة الجامعيين نية لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة؟
- هل يتوفر الطلبة الجامعيين على القدرة لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة؟
- ماهي المهارات والمعارف التي يتوفر عليها الطلبة الجامعيين والمستلزمة لإنشاء مؤسسة ناشئة؟

وقصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة ارتأينا اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ **خلقت سياسة الدولة من خلال تطبيقها للقرار 1275 توجها لدى الطالب الجامعي في الجزائر نحو انشاء أو تحقيق مؤسسته الناشئة.**
- لدى الطلبة الجامعيين نية لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة.
- لا يتوفر الطلبة الجامعيين على القدرة لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة.
- اكساب الطلبة الجامعيين المهارات والمعارف المقاولاتية يتطلب تعزيز التكوين المقاولاتي.

1.1 أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة حول التأكد من وجود توجه لدى الطلبة الجامعيين نحو تحقيق مشروع مؤسسة ناشئة وفق القرار 1275، لمعرفة مدى تجاوبهم مع هذا القرار وكذا التعرف على مختلف المهارات والمعارف التي يتطلبها انشاء مؤسسة ناشئة وفقهم.

2.1 أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التأكد من توفر الطلبة الجامعيين على النية والقدرة لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة وكذا التعرف على المهارات والمعارف المقاولاتية التي يمتلكها الطلبة والتي ستؤهلهم لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة.

3.1 منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لغرض وصف التعليم المقاولاتي في الجزائر وكذا ماهية المؤسسات الناشئة، وتحليل رغبة وقدرة الطلبة الجامعيين الجزائريين لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة بالاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والحقائق، والذي تضمن مجموعة من الأسئلة لدراسة متغيرات البحث وذلك من أجل اختبار فرضيات البحث، وتم اختيار مقياس ليكارت الرباعي لتحديد بدائل الإجابة المتاحة.

2. الإطار النظري

سنتناول في هذا الجانب أهم المفاهيم المتعلقة بالتعليم المقاولاتي والمؤسسات الناشئة والقرار 1275 الذي كان ثمرة الربط بينهما في الجزائر.

1.2 التعليم المقاولاتي كسياسة عمومية داعمة للمقاولاتية في الجزائر:

توجد العديد من السياسات العمومية الداعمة للمقاولاتية، ويعد التعليم المقاولاتي أبرزها، فهو يعمل على خلق وتعزيز الثقافة المقاولاتية، التي تعمل بدورها على خلق النية المقاولاتية لدى الأفراد والتي "تعبر عن قناعة معترف بها ذاتيا من قبل فرد يعتزم إقامة مشروع تجاري جديد وخطة واعية للقيام بذلك في المستقبل" (بن الشيخ، 2021، صفحة 327) ، كما لا يمكن إنكار دور التعليم المقاولاتي في امداد الأفراد بالمعارف المقاولاتية واكسابهم كافة المهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي، بمعنى آخر يعمل التعليم المقاولاتي على اكساب الأفراد القدرة على العمل المقاولاتي، فإذا اقترنت النية المقاولاتية بالقدرة على العمل المقاولاتي، أصبحت توجها مقاولاتيا، والذي يعبر عن "رغبة تنظيمية لإيجاد وقبول فرص جديدة للنشاط وتحمل المسؤولية" (بن عيسى و ناصري، 2019، صفحة 237) ، فما هي حقيقة التعليم المقاولاتي كسياسة داعمة للمقاولاتية؟

قبل التطرق إلى مفهوم التعليم المقاولاتي لابد من تناول مفهوم المقاولاتية وكذا مفهوم السياسات العمومية الداعمة للمقاولاتية، وفي هذا الصدد قدمت العديد من التعريفات لمصطلح المقاولاتية، لعل أشملها هو التعريف المقدم من طرف Joseph Schumpeter، الذي كان ينظر للمقاولاتية على أنها: "توليفات جديدة، ويتضمن ذلك القيام بأشياء جديدة أو القيام بأشياء قد تم القيام بها مسبقا بطريقة جديدة. تشمل التوليفات الجديدة:

1. ادخال سلعة جديدة.
2. طريقة انتاج جديدة.

3. فتح سوق جديدة.
4. مصدر جديد للتوريد.
5. منظمات جديدة"

كما عرفها Peter Drucker بأنها: " عمل من أعمال الابتكار، ينطوي على تزويد الموارد الموجودة بقدرة جديدة على انتاج الثروات" (A. Hitt & AL, 2002, p. 21).

ومن ناحية أخرى عرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا السياسات العمومية بأنها: "مجموع القرارات والأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد الحلول لمشكل جماعي ما" (تسابت، 2015–2016، صفحة 22)، وعرفها Leslie Pal بأنها: " مجموعة من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل مجموعة من الفواعل مع تحديد الأهداف والوسائل والامكانيات قصد بلوغ نتائج معينة" (بوعتروس و دهان، 2019) وعليه يمكن أن نعرف السياسات العمومية الداعمة للمقاولاتية بأنها قرارات، يتخذها مجموعة من الفواعل، يرجى منها تعزيز المقاولاتية والنهوض بها من أجل الاستفادة من مختلف مزاياها ولعل أبرزها تجديد النسيج الاقتصادي والرفع من الإنتاجية.

بعدما تعرفنا سلفا على مفهوم المقاولاتية والسياسات العمومية الداعمة لها، يمكن أن نتناول تعريف التعليم المقاولاتي الذي أسهبت الدراسات في تعريفه، وسنتناول فيما يلي بعضا من التعاريف المقدمة له:

التعليم المقاولاتي: "هو تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي" (مراد، 2018، صفحة 408).

كما عرفه Alain Fayolle بأنه:" نقل المعرفة (أو تنظيم التعلم) بشأن كيفية اكتشاف الفرص واستحداث السلع والخدمات في المستقبل وتقييمها واستغلالها" (Fayolle, p. 5)

وحسب منظمة العمل الدولية: "التعليم المقاولاتي هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على اعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة" (بروال و خلوط، 2017)

وعليه يمكن القول بأن التعليم المقاولاتي هو عملية تهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات بشأن اكتشاف الفرص واستحداث السلع والخدمات، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي.

1.1.2 هل يمكن تلقين المقاولاتية؟

إذا ما رجعنا إلى التعريف المقدم من طرف Schumpeter للمقاولاتية، سنلاحظ أنه ربط المقاولاتية بالتوليفات الجديدة، التي يعتبر مصدرها الأساسي الابداع والذي يعرف بأنه: "عملية عقلية تؤدي إلى حلول وأفكار ومفاهيم وأشكال فنية ونظريات ومنتجات تتصف بالتفرد والحداثة" وذلك حسب قاموس بنجوين السيكولوجي (رادي، 2014) ، وهنا سنلاحظ أن الابداع صعب التلقين فهو يرتبط بالخصائص الشخصية للفرد، فهناك أفراد مبدعين بطبيعتهم، وهناك من لا يتوفرون على هذه القدرة، وعليه تبادر إلى ذهننا التساؤل المطروح سابقا، وفي هذا الصدد يمكن أن نقول أن العديد من الباحثين يستمرون في التأكيد على أنه من

غير الممكن تدريس المقاولاتية، فبالنسبة لهم، المقاولاتية تتعلق بالشخصية والخصائص النفسية، فلا يمكن تعلم الموهبة، لكن في الواقع فإن هذا ينطبق على جميع المهن وحالات العمل، فمثلا لا يمكن أن ننكر بأنه من الممكن تعلم الطب أو القانون أو حتى الهندسة، لكن من الواضح، أن هناك أطباء ومحاميين ومهندسين لديهم موهبة، وآخرون يفتقرون لها، لذا يمكن تطبيق نفس المنطق على المقاولاتية والمقاولين، فلا شك يمكن تثقيف وتدريب الأفراد على المقاولاتية، لكن لا يمكن التأكد من أنهم سيمتلكون الموهبة، لكن لا يمكن انكار أنه يمكن تزويد المقاول المحتمل بالمعارف التي ستمكنه من إدارة عملياته بشكل جيد والتغلب على الصعوبات أثناء تحضير واطلاق مشروعه، فهي مسألة تعليم وتعلم، وقد أكدKuratko على ذلك حينما كتب: " لقد أصبح من الواضح أن المقاولاتية، أو جوانب معينة منها، يمكن تدريسها. لقد تطور معلمو الأعمال والمختصون إلى ما وراء الأسطورة القائلة بأن المقاولين لا يولدون ولا يصنعون"، وقد أكد Alain Fayolle أن السؤال الذي طرحناه ليس (ولم يعد) سؤالا صحيحا، حيث يجب أن نتذكر كلمات Peter Drucker: " لغز المقاولاتية؟ إنه ليس سحرا، وليس غامضا، ولا علاقة له بالجينات، إنه تخصص، ومثل أي تخصص، يمكن تعلمه" (Fayolle, pp. 4-5)

2.1.2 التعليم المقاولاتي في الجزائر:

عمدت الجزائر كسائر الدول إلى دعم المقاولاتية بشتى الطرق، بعد أن أثبتت هذه الأخيرة نجاعتها في تخفيض نسب البطالة والرفع من مستوى النمو الاقتصادي، ولذلك جندت مجموعة من السياسات العمومية للنهوض بالمقاولاتية وتعزيزها، ويعد التعليم المقاولاتي من أبرز هاته السياسات والذي تسعى الجزائر من خلاله إلى تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين وكذا اكسابهم مختلف المعارف والمهارات التي تعينهم على تذليل صعاب المسار المقاولاتي، حيث أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تدريس مقياس المقاولاتية في مختلف التخصصات لمساعدة الطلبة على رؤية المقاولاتية كمجال عمل، وعدم التركيز على العمل المأجور فحسب (مراد، 2018، صفحة 418)، وخطى تدريس المقاولاتية في الجامعات الجزائرية أولى خطواته من خلال اجراءين رئيسيين:

- إدخال مادة "المقاولاتية" في البرامج التدريسية وجعلها إلزامية حيث تم إدخالها في عدة كليات على مستوى الماستر.
- استحداث تكوين جديد في مجال "المقاولاتية" لدرجتي الليسانس والماستر موجه لطلاب العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (Mancer , 2021, p. 448)

كما سعت الجامعات الجزائرية من خلال أساتذتها وطلبتها إلى تنظيم أيام دراسية وملتقيات من أجل نشر مختلف المعارف والمعلومات عن العمل المقاولاتي بالتعاون مع مختلف الأعوان الاقتصاديين وهيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، أيضا دأبت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE أي ANSEJ سابقا بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل، وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى فتح دور للمقاولاتية في أغلب جامعات الوطن وذلك ابتداء من سنة2004 (مراد، 2018، صفحة 418)؛ والتي تسعى بدورها إلى تزويد الطلبة بمختلف المعارف والقيم المقاولاتية، وكذا بالوسائل الفكرية التي تمكنهم من

الشروع في مغامرة انشاء مؤسسة (بوطورة، قرامطية، و سمايلي، 2019، صفحة 189)، ليس هذا فحسب بل تم انشاء حاضنات أعمال بحثية ضمن مختلف الجامعات والتي تعتبر منظومة تعليمية تسعى إلى دعم وتحفيز الطلبة من حاملي المشاريع، كما تعتبر آلية مهمة تقوم على اعداد برامج لتخرج مقاولين أو مؤسسات ناجحة قادرة على تحقيق البقاء والاستمرارية في السوق لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية (رمضان و زياني، 2022، الصفحات 735–736) ، كما صدر مؤخرا القرار 1275 المؤرخ ب 27 سبتمبر 2022 والمتعلق بكيفيات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، والذي يهدف إلى انشاء جيل من الطلبة رواد الأعمال الذين يتوفرون على الرغبة والقدرة على التوجه نحو العمل المقاولاتي الابتكاري وانشاء مؤسسات ناشئة تعمل على خلق الثروة وتوفير مناصب عمل (القرار 1275 المؤرخ ب 27 سبتمبر 2022، صفحة 01).

2.2 القرار 1275 المتعلق بمشروع انشاء مؤسسة ناشئة:

سعت الجزائر إلى تطوير بيئة ملائمة للمؤسسات الناشئة من خلال توفيرها لمختلف آليات دعم انشائها وذلك من أجل جعلها قاطرة تقود انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نظام يعتمد على قطاعات أخرى منتجة، وبما أن القرار الوزاري 1275 قد جاء لدعم انشاء مؤسسات ناشئة لابد أن نعرج على مفهوم المؤسسات الناشئة.

1.2.2 المؤسسات الناشئة:

قدمت العديد من التعريفات للمؤسسات الناشئة، ومن بينها التعريف الذي تناوله القاموس الإنجليزي، الذي عرفها بأنها: مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Start–up تتكون من جزئين، Start وتعني الانطلاق، وup تعني النمو القوي (بلعيد، 2021، صفحة 64) ، كما قدمت تعاريف أخرى للمؤسسات الناشئة، ومن بينها نذكر:

" المؤسسة الناشئة هي مؤسسة ذات إمكانات نمو كبيرة، تعمل على تقديم ابتكارات في حالة من عدم اليقين الشديد تستهدف من خلالها اشباع حاجات أعداد كبيرة من المتعاملين، أو تخلق عن طريقها حاجات جديدة تستطيع من خلالها تدمير السوق السائد وأخذ الريادة فيه" (نوي و دهان، 2020، صفحة 7).

" تعتبر المؤسسة الناشئة مؤسسة حديثة النشأة، تنطلق من فكرة ريادية أمام احتمالات كبيرة للنمو بسرعة، وعادة ما تكون مرتبطة، ولكن ليس بالضرورة، بمشروعات عالية التقنية لأن منتجها في الغالب عبارة عن برمجيات يمكن انتاجها وإعادة انتاجها بسهولة، بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنمو" (بللعما و كروش، 2020، صفحة 204).

إذا محصنا التعاريف السابقة، سنجد بأنها اتفقت على أن المؤسسة الناشئة هي:

- مؤسسة في مرحلة الانطلاق أي حديثة النشأة.
- لديها قدرة كبيرة على النمو.
- تنطلق من فكرة مبتكرة.

وهي النقاط التي ركز عليها المشرع الجزائري في تعريفه لهذا النوع من المؤسسات، حيث نصت المادة 11من المرسوم التنفيذي رقم 20 _254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020، على أنه: تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل (المرسوم التنفيذي رقم 20 _254، 2020، صفحة 11).

2.2.2 مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة:

جاء هذا القرار خدمة للمقاولاتية في الجزائر، وبما أن طلبة الجامعة هم نخبة المجتمع، فهم الأجدر بالنهوض بها، خاصة وأن المؤسسات الناشئة تنطلق من أفكار إبداعية، وتتطلب مهارات خاصة، قد لا تتوفر في جميع الأفراد.

حدد القرار الطلبة المعنيين بإعداد هذا المشروع وهم طلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية وكذا طلبة علوم البيطرة من مختلف التخصصات والكليات، وأكد على ضرورة تلقي الطلبة المسجلين في هذا المسعى لدورات تدريبية وورشات تكوينية وذلك من أجل الالمام بنموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والمحاسبة والتمويل، وإذا كان الطالب في السنة الأخيرة من مساره التعليمي، فله الحق في الحصول على مرافقة من قبل حاضنة الأعمال الموجودة على مستوى مؤسسته.

تأخذ مشاريع مذكرات التخرج التي يهدف من خلالها الطالب للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة شكل "فكرة مؤسسة ناشئة Start-up"، وبعد القيام بمناقشتها أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين، يحصل الطلبة على شهادة نهاية الدراسة الجامعية وكذا على دبلوم مؤسسة ناشئة، يهدف على الأقل للحصول على وسم "لابل" مشروع مبتكر، ثم تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقتهم للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة تحمل وسم "لابل" والذي تتحصل عليه من اللجنة الوطنية لمنح علامة "لابل" (القرار 1275 المؤرخ ب 27 سبتمبر 2022)

تجدر الإشارة إلى أن وسم "لابل" مشروع مبتكر يعني أن حامل المشروع لم يجسد مشروعه بعد، لكنه يمكنه من الاستفادة من امتيازات عديدة، أما وسم "لابل" مؤسسة ناشئة فهو موجه لحملة المشاريع الذين جسدوا مشاريعهم بالفعل، حيث يعتبر بمثابة "جواز سفر" يمكن من الوصول إلى كافة التسهيلات التي وضعتها الدولة في خدمة المؤسسات الناشئة والتي يعتبر صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF أهمها، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية لرأس المال المخاطر توفر التمويل للمؤسسات الناشئة نظرا لطبيعتها التي تنطوي على مخاطر عديدة تحول دون السماح بتمويلها من قبل البنوك. (startup.dz, s.d.)

تسجل المشاريع المتميزة منها في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة، وتحصل المشاريع الفائزة على دعم مالي مقدم من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال.

ويعتبر أفضل جزء في هذا القرار أنه سمح بتكوين فرق عمل تضم طلبة من تخصصات وكليات مختلفة (القرار 1275 المؤرخ ب 27 سبتمبر 2022) وهذا ما يسمح بتبادل المهارات والمعلومات بين الطلبة، خاصة وأن المؤسسات الناشئة تتطلب مهارات عديدة كالمهارات التسويقية، المالية والمحاسبية إلى جانب المهارات التكنولوجية والتحكم في الاعلام الآلي.

فبعد أن كان الطالب الجامعي ينهي مساره الدراسي بالحصول على شهادة جامعية فقط، أصبح بإمكانه الآن أن ينشئ مؤسسته الخاصة والتي سيتمكن من خلالها من تحقيق استقلاليته، إلى جانب توفير فرص عمل لغيره.

3. منهجية الدراسة التطبيقية

سنتناول في هذا الجانب الطريقة المستخدمة في ترتيب المعلومات وتنظيمها لعرضها بشكل منطقي وسليم وذو نسق متصل. ولتوضيح المنهجية المعتمدة في دراستنا نعرض النقاط الموالية.

1.3 الحدود الزمانية والمكانية للدراسة: تمت الدراسة خلال شهري فيفري ومارس لسنة 2023، أما فيما يخص الحدود المكانية فقد شملت جامعات ولاية قسنطينة التالية: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3، المدرسة العليا للمحاسبة والمالية.

2.3 أدوات الدراسة: اعتمدنا خلال هذه الدراسة على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات والحقائق، حيث تم توزيع 662 استبيانا على الطلبة في مختلف جامعات ولاية قسنطينة، تم استرجاع 655 منها، وكان عدد الاستبيانات القابلة للمعالجة الإحصائية هو 643 استبيانا.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الطلبة الجامعيين لولاية قسنطينة، أما عينة الدراسة فهي عينة ميسرة وتتمثل في 643طالبا جامعيا.

4.3 البرامج والمؤشرات الاحصائية المعتمدة في الدراسة: تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSSV22باستعمال بعض المؤشرات أهمها:

- اختبارات ثبات الدراسة من أجل التأكد من أنه إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص سيتم التوصل لنفس النتائج وصدق أداة الدراسة من أجل معرفة قدرة الأداة على قياس المراد قياسه.
- النسب والتكرارات من أجل تلخيص ووصف البيانات وصفا كميا.
- الوسط الحسابي من أجل وصف مجموع البيانات بقيمة واحدة تمثل مركز توزيع القيم، كما أنه لابد من النظر إلى تشتت البيانات عند حساب قيم النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ولذلك تم الاعتماد على الانحراف المعياري كمقياس للتشتت.

5.3 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان: يقصد باختبار صدق أداة الدراسة اختبار مدى مناسبتها لأغراض الدراسة، أي أنها بالفعل تقيس ما يراد قياسه، وقد قمنا بالتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات المحاور الثلاثة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، حيث يتضح وجود ارتباط بين مختلف عبارات المحور الأول والمتعلق بنية انشاء مشروع مؤسسة ناشئة مع وجود تباين بين قيم ارتباط العبارات مع متوسط البعد، كما أنها كانت دالة احصائيا عند مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على اتساق العبارات مع البعد، وبالتالي فإن جميع عبارات المحور الأول متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي له مما يثبت أنها تتمتع بالصدق وهي بالفعل مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه في الأصل.

الجدول رقم1: معاملات الارتباط بين عبارات المحور الأول

عبارات المحور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
العبارة الأولى	0.684	0.000
العبارة الثانية	0.447	0.012
العبارة الثالثة	0.753	0.000
العبارة الرابعة	0.891	0.000
العبارة الخامسة	0.573	0.001

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أما بالنسبة لعبارات المحور الثاني فقد أبانت النتائج عن وجود ارتباط بين مختلف عبارات المحور الثاني والمتعلق بالقدرة على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة مع وجود تباين بين قيم ارتباط العبارات مع متوسط البعد، كما أنها كانت دالة احصائيا عند مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على اتساق العبارات مع البعد، وبالتالي فإن جميع عبارات المحور الثاني متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي له مما يثبت أنها تتمتع بالصدق وهي بالفعل مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه في الأصل.

الجدول رقم02: معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني

عبارات المحور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
العبارة الأولى	0.562	0.001
العبارة الثانية	0.739	0.000
العبارة الثالثة	0.812	0.000
العبارة الرابعة	0.745	0.000
العبارة الخامسة	0.723	0.000
العبارة السادسة	0.621	0.000

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

وفيما يخص الارتباط بين العبارات و تحقيق الاتساق الداخلي للمحور الثالث فقد أوضحت النتائج أنه يوجد ارتباط بين مختلف عبارات المحور الثالث والمتعلق بمهارات ومعارف انشاء مشروع مؤسسة ناشئة مع وجود تباين بين قيم ارتباط العبارات مع متوسط البعد، كما أنها كانت دالة احصائيا عند مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على اتساق العبارات مع البعد، ما عدا العبارة التاسعة والتي لم تكن دالة احصائيا حيث بلغ مستوى الدلالة 0.373 والذي يعتبر أكبر من 0.05، الأمر الذي استدعى تغييرها، حيث كانت العبارة مصاغة كما يلي: "لابد من ربط الطلبة بالمقاولين للاستفادة من خبرتهم"، وأصبحت مصاغة كما يلي: "تم ربطك بمقاولين للاستفادة من خبرتهم"، و بعد هذا التعديل نستطيع القول بأن جميع عبارات المحور الثالث متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي له مما يثبت أنها تتمتع بالصدق وهي بالفعل مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه في الأصل.

الجدول رقم03: معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثالث

عبارات المحور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
العبارة الأولى	0.696	0.000
العبارة الثانية	0.837	0.000
العبارة الثالثة	0.892	0.000
العبارة الرابعة	0.869	0.000
العبارة الخامسة	0.869	0.000
العبارة السادسة	0.788	0.000
العبارة السابعة	0.694	0.000
العبارة الثامنة	0.729	0.000
العبارة التاسعة	0.166	0.373

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

- اختبار ثبات أداة الدراسة: لاختبار ثبات أداة الدراسة اعتمدنا على معامل الثبات ألفاكرونباخ حيث أثبتت نتائج الاختبار أن الأداة المستخدمة ثابتة إلى حد كبير مما يشجع على استخدام أداة الدراسة بأريحية.

الجدول رقم04: معامل الثبات ألفاكرونباخ

المحور	عدد العبارات	عنوان المحور	معامل ألفاكرونباخ
الأول	05	نية انشاء مشروع مؤسسة ناشئة	0.700
الثاني	06	القدرة على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة	0.790
الثالث	09	مهارات ومعارف انشاء مشروع مؤسسة ناشئة	0.882
جميع فقرات الاستبيان	20	–	0.897

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

6.3 تحديد المقياس المعتمد في تقييم اتجاهات آراء أفراد العينة: اعتمد استبيان الدراسة أسئلة قياسية بالاعتماد على سلم ليكارت الرباعي، ومن هنا تم تحديد السلم المعتمد لتقييم آراء المستجوبين على النحو التالي:

المدى= 4-1=3

طول الفئة = 0.75

من هنا نتحصل على المجالات التالية كمعايير لتحديد الوزن النسبي لإجابات المستجوبين:

الجدول رقم05: مجالات القياس بالنسبة لسلم ليكرت

البيان	المجال
[1 ، 1.75[	غير موافق بشدة
[1.75 ، 2.5[	غير موافق
[2.5 ، 3.25[	موافق
[3.25 ، 4]	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثتين

4. تحليل النتائج:

1.4 عرض خصائص الصفات الشخصية لعينة الدراسة: سنلخص فيما يلي خصائص عينة الدراسة:

شملت العينة الجنسين الذكور والإناث إلا أن نسبة الإناث مثلت الأغلبية بنسبة 74.7%، أما نسبة الذكور فلم تتجاوز 25.3%، وهذا يفسر بتفوق الإناث على الذكور من حيث العدد في المؤسسات الجامعية، كما أن الإناث كانوا أكثر تعاونا فيما يخص الإجابة عن استبيان الدراسة مقارنة بالذكور.

الشكل رقم01: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

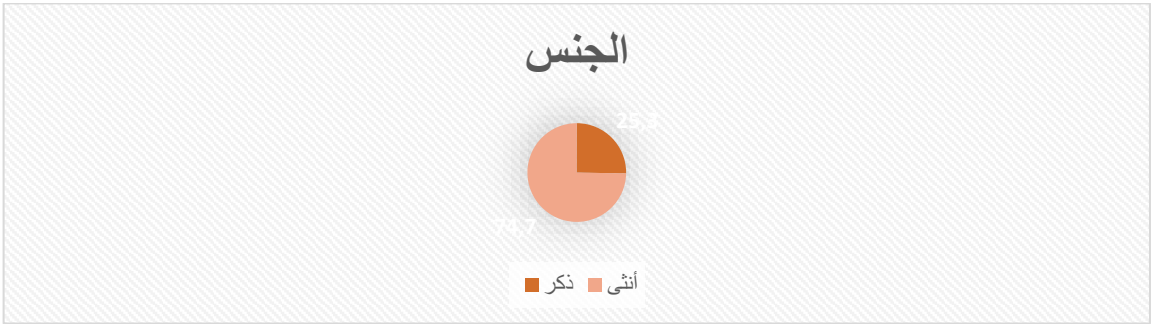

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

من جهة أخرى مثلت الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 18 سنة إلى 28 سنة الفئة الأكثر تكرارا وهذا يعود لكون المجتمع يمثل الطلبة، وعمر التكوين الجامعي يكون ضمن هذه الفئة حيث مثلت نسبة 98.8% من النسبة الإجمالية للمستجوبين، تليها الفئات العمرية من 29 سنة إلى 49 سنة ومن 40 سنة فأكثر وذلك بنسبة 0.8% و 0.5% على التوالي.

الشكل رقم02: توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

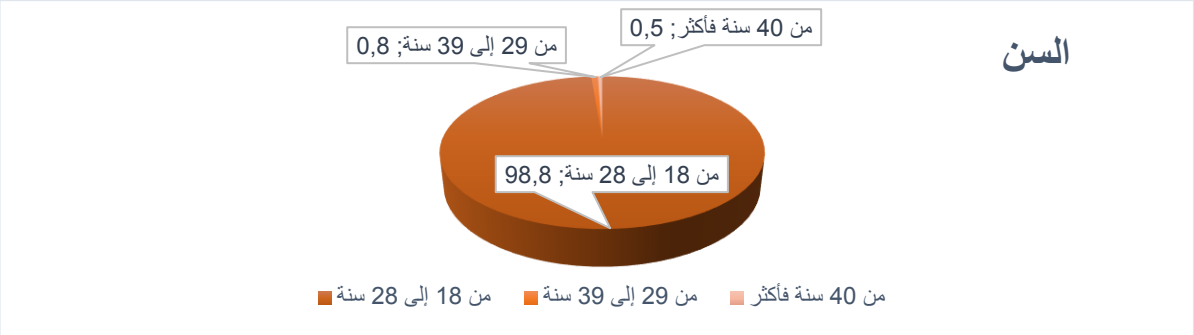

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

ينتمي أغلب أفراد عينة الدراسة إلى جامعة قسنطينة 2 بنسبة 39.3%، تليها جامعة قسنطينة1 بنسبة 28.3%، ثم جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بنسبة 17.4%، لتأتي بعدها جامعة قسنطينة 3 بنسبة 14.5%، ثم المدرسة العليا للمحاسبة والمالية في آخر مرتبة بنسبة 0.5%.

الشكل رقم03: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجامعة

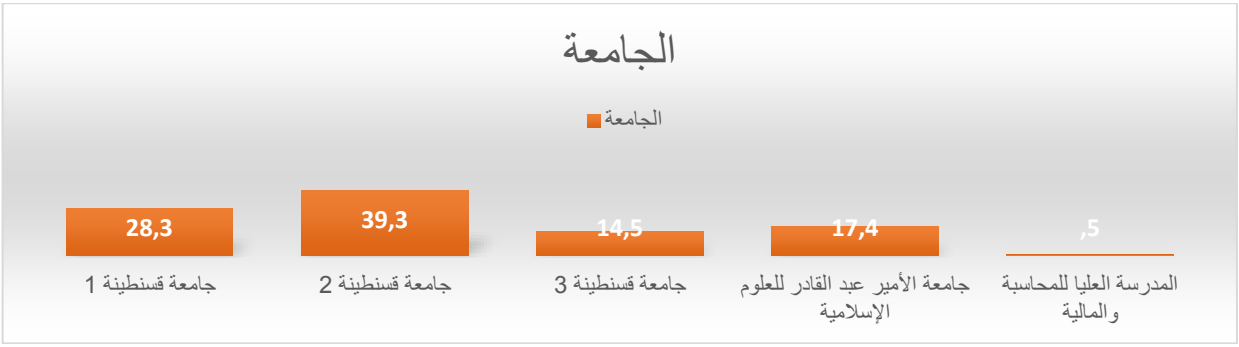

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

يعتبر أغلب أفراد العينة من حملة شهادة الليسانس بنسبة 79.8% وهذا أمر بديهي فغالبا ما يتفوق طلبة الليسانس على طلبة باقي الأطوار من حيث العدد، تليها فئة طلبة الماستر بنسبة 14.8%، في حين مثل طلبة الدكتوراه النسبة الأدنى وهي 1.4%، أما طلبة الطب والصيدلة وكذا المدرسة العليا للأساتذة فقد شكلوا نسبة 4 %من مجموع المستجوبين

الشكل رقم04: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

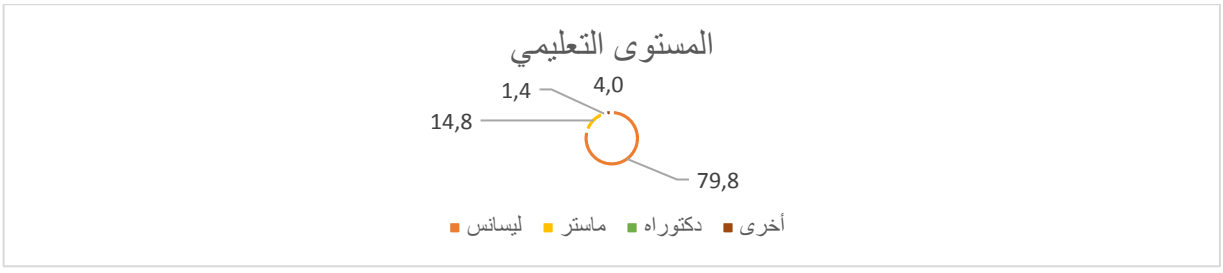

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

وقد بلغ عدد الكليات التي شملتها الدراسة 22 كلية، حيث حاولنا التنويع قدر المستطاع للمساس بجميع فئات مجتمع الدراسة، والملاحظ أن أغلب الطلبة ينتمون إلى كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير لجامعة قسنطينة 2 وذلك بنسبة 23.5 % تليها مباشرة كلية الآداب واللغات لجامعة قسنطينة 1 بنسبة 17%، ثم كلية الشريعة والاقتصاد لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بنسبة 13.7%، أما

النسبة الأدنى فترجع لمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، كلية التخطيط والعمران، كلية العلوم والتقنيات التطبيقية وكلية العلوم الدقيقة التي مثلت نسبة 0.2% من النسبة الاجمالية للمستجوبين.

الشكل رقم05: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الكلية

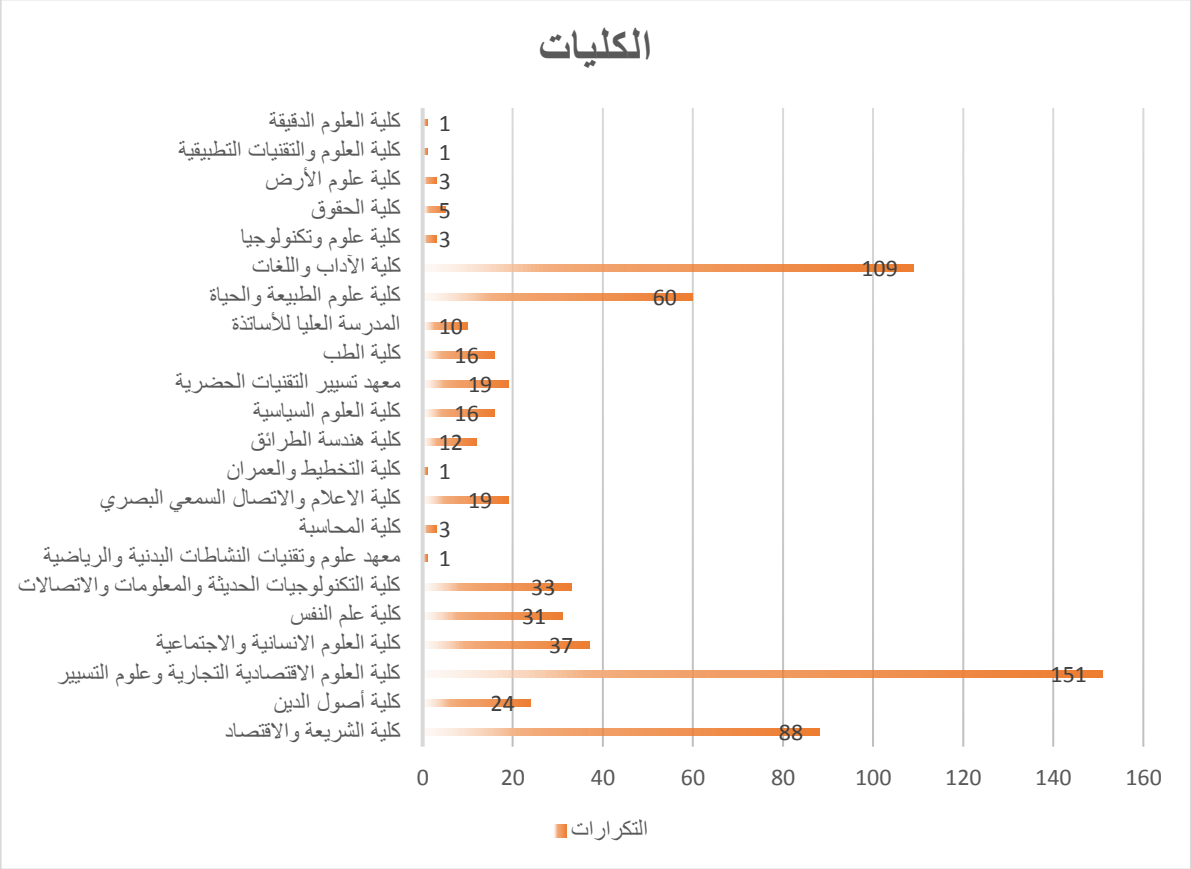

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، فقد أبانت النتائج عن وجود 54 تخصصا موزعا على 22 كلية الموضحة سابقا، وهذا حرصا منا على ضمان تنوع تخصصات المستجوبين وهي كالتالي: فقه وأصوله، شريعة وقانون، اقتصاد إسلامي، مالية وبنوك إسلامية، جذع مشترك علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير، تسيير عمومي، إدارة أعمال، إدارة مالية، الاستعلام الاقتصادي ونظم المعلومات، محاسبة ومالية، بنوك وتأمينات، تسويق، التاريخ، علوم اجتماعية، علم النفس تنظيم وعمل، علوم الحاسوب الأساسية وتطبيقاته، علم النفس المدرسي، علم النفس العيادي، تقنيات البرمجيات ونظم المعلومات، جذع مشترك الرياضيات / علم الحاسوب، بنيان، تسيير المدن والتعمير، الطب، التقنيات الحضرية والبيئية، صيدلة، الاتصال والعلاقات العامة، تنظيم إداري وسياسي، هندسة صيدلانية، رياضيات، التاريخ والجغرافيا، جذع مشترك علوم وتكنولوجيا، فيزياء وكيمياء، الإدارة المحلية، قانون خاص، قانون عام، ترجمة، الهندسة الميكانيكية، لسانيات تطبيقية، لسانيات، أدب عربي، لسانيات عامة، اللغة الإنجليزية، علوم المادة، اللغة الفرنسية، بيوتكنولوجيا، إدارة وهندسة الصيانة لأنظمة النقل، علوم جيولوجية، هندسة مدنية، بيولوجيا، هندسة الطرائق، تقنيات بدنية، جذع مشترك علوم إسلامية، بيوكيمياء، إدارة عامة، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة ارتأينا تصنيفها إلى أربعة تخصصات أساسية، وهي تخصص العلوم الاقتصادية،

التجارية وعلوم التسيير، تخصص تكنولوجيا الاعلام والاتصال، التخصصات العلمية وتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

الشكل رقم06: توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

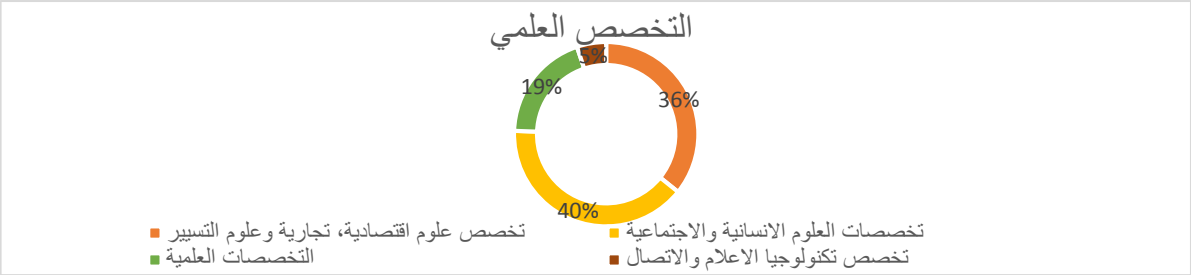

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

2.4 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: نعرض في هذا القسم من الدراسة مختلف إجابات المستجوبين انطلاقا من الوصف والتحليل وصولا إلى اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم06: نية انشاء مشروع مؤسسة ناشئة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
لدي ميول للعمل المقاولاتي أكثر من الوظيفة	2,71	0,864	موافق
أرغب في انجاز مشروع مؤسسة ناشئة بدل انجاز مذكرة تخرج بالشكل المعتاد	2,80	0,838	موافق
لدي ميول لتحمل كل مخاطر وصعاب انشاء مؤسسة ناشئة	2,65	0,764	موافق
ساهمت التحفيزات المقدمة لمشاريع المؤسسات الناشئة في تحفيزي على العمل المقاولاتي	2,66	0,765	موافق
أرى أن تخصصي يؤهلني لإنشاء مؤسسة ناشئة	2,85	0,928	موافق
المجموع	2,73	0,592	موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ أن أغلب الطلبة المستجوبين لديهم نية لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة، ويظهر ذلك جليا من خلال العبارتين الأولى والثانية فهم يفضلون العمل المقاولاتي على العمل المأجور كما يفضلون انجاز مشروع مؤسسة ناشئة بدل انجاز مذكرة بالشكل المعتاد، كما أبانوا عن استعدادهم التام لتحمل كل المخاطر والصعاب التي تعتري العمل المقاولاتي، وكان للتحفيزات التي قدمتها الدولة في إطار دعم انشاء المؤسسات الناشئة دور كبير في تحفيزهم على العمل المقاولاتي خاصة وأنهم يرون بأن تخصصاتهم الجامعية تؤهلهم لإنشاء مؤسسة ناشئة، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة طلبة تخصص العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير شكلت 51.42% من اجمالي الطلبة الذين أعربوا عن نيتهم في انشاء مشروع مؤسسة ناشئة، لتليها نسبة طلبة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بمعدل 25.89%، ثم نسبة طلبة التخصصات العلمية والتي تمثلت في 15.60%، وكانت النسبة الأقل وهي 7.09% تعود لطلبة تخصص تكنولوجيا الاعلام

والاتصال، وتفسر هاته النتائج بكون طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير هم الأكثر الماما بالمعارف التي يتطلبها العمل المقاولاتي، كونه يقع في صلب تخصصهم، أما فيما يخص طلبة التخصصات الأخرى فإن توفرهم على نية انشاء مؤسسة ناشئة يعتبر أمرا جد إيجابي ومشجع، فهذا يدل على تزايد روح المبادرة الفردية بين الأفراد، وهذا ما ينبئ بإمكانية تدارك التأخر الذي حدث في انشاء المؤسسات في الجزائر.

وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على وجود نية لدى الطلبة الجامعيين لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة.

الجدول رقم07: القدرة على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
لدي معارف كافية عن العمل المقاولاتي	2,13	0,693	غير موافق
لدي المهارات التي ينبغي توفرها في المقاول	2,44	0,728	غير موافق
لدي أفكار ابداعية يمكن أن أنشئ على أساسها مؤسسة ناشئة	2,89	0,746	موافق
لدي القدرة على تحمل المخاطر والصعاب والغموض الذي يعتري العمل المقاولاتي	2,60	0,776	موافق
لدي معرفة فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في حال تطلب مشروعي ذلك	2,74	0,744	موافق
لدي قدرة على انجاز نموذج أعمال	2,74	0,736	موافق
المجموع	2,59	0,518	موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

يتضح من خلال نتائج هذا المحور أن أغلب المستجوبين أبانوا عن قدرتهم على انشاء مؤسسة ناشئة لكن فقط فيما يتعلق بتحمل المخاطر والصعاب ،الأفكار الإبداعية والمعرفة بالتكنولوجيا والتي تعد ضرورية جدا للعمل المقاولاتي خاصة في ظل تزايد أهمية الاقتصاد الرقمي، غير أنهم أقروا عن عدم إلمامهم بالمعارف الكافية عن العمل المقاولاتي وأيضا بعدم امتلاكهم للمهارات التي لابد من توفرها لدى المقاولين الأمر الذي يمكن تفسيره بعدم تلقيهم لتكوين في هذا المجال، وهذا ما سنتحراه في المحور الثالث للاستبيان، وتجدر الإشارة إلى أن عدم المام الطلبة بالمعارف والمهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي هو أمر يمكن اصلاحه من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية وورشات تكوينية في مجالات معينة على غرار التسويق الالكتروني، المناجمنت، المحاسبة والتمويل، وهذا ما نص عليه القرار 1275 بالأساس، فالأهم هو امتلاك الطلبة للقدرات الإبداعية وروح المبادرة وتحمل المخاطر والغموض، وشكلت نسبة طلبة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير النسبة الأعلى من اجمالي الطلبة الذين أبانوا عن قدرتهم على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة وذلك بمعدل 40.61%، لتليها نسبة طلبة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تمثلت في

30.91%، ثم نسبة طلبة التخصصات العلمية والتي بلغت 21.21%، وأخيرا نسبة طلبة تخصص تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتي شكلت 7.27% من النسبة الاجمالية.

وعليه نفند صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على عدم توفر الطلبة الجامعيين على القدرة لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة.

الجدول رقم08: مهارات ومعارف انشاء مشروع مؤسسة ناشئة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
تلقيت تكوينا حول إنجاز نموذج الأعمال	1,95	0,591	غير موافق
تلقيت تكوينا في مجال التسويق الالكتروني	2,13	0,665	غير موافق
تلقيت تكوينا في مجال المناجمنت	2,05	0,638	غير موافق
تلقيت تكوينا في مجال المحاسبة	2,14	0,716	غير موافق
تلقيت تكوينا فيما يتعلق بالتمويل	2,08	0,655	غير موافق
تلقيت تكوينا بيداغوجيا في مجال المقاولاتية	2,01	0,604	غير موافق
تلقيت تكوينا فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا	2,36	0,741	غير موافق
اطلعت على آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	2,38	0,736	غير موافق
تم ربطي بمقاولين للاستفادة من خبرتهم	2,12	0,734	غير موافق
المجموع	2,13	0,471	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

توضح نتائج الجدول أن الطلبة المستجوبين ليس لديهم المام بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسسة ناشئة وهذا راجع بالأساس لعدم تلقيهم تكوينا في مجال: التسويق الالكتروني، انجاز نموذج أعمال، المناجمنت، المحاسبة، التمويل والتكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى أن غالبية المستجوبين لم يتلقوا تكوينا بيداغوجيا في مجال المقاولاتية أيضا، الأمر الذي يمكن تفسيره بانتماء أغلب أفراد العينة المدروسة لطور الليسانس، في حين أن التكوين البيداغوجي في مقياس المقاولاتية مقرر في طور الماستر، مما يفرض ضرورة برمجة التكوين البيداغوجي المقاولاتي في مرحلة مبكرة من مراحل التعليم العالي، أي في طور الليسانس من أجل التعرف على العمل المقاولاتي واكتساب مختلف المهارات التي يتطلبها، كما يجب أن يتم التركيز على مضمون مقياس المقاولاتية الذي تمت برمجته في كافة التخصصات تقريبا، حيث يجب أن يتضمن كل العناصر الكفيلة بخلق قدرة على العمل المقاولاتي لدى الطالب، ولهذا لابد من انتقاء العناصر التي تدرس فيه بعناية فائقة، فالنتائج التي أبان عنها الاستبيان هي عدم توفر الطلبة على قاعدة في مجال المقاولاتية وهذا ما سيؤثر بالضرورة على نجاح القرار ، وهنا يأتي دور الجامعة من خلال ارفاق برنامج القرار بالعديد من الدورات التكوينية المتخصصة الفعلية، كما لابد من أن يتعرف الطلبة على آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، والتي أوضحت الدراسة عدم اطلاع الطلبة عليها، لكن من خلال تحاورنا مع الطلبة خلال توزيعنا للاستبيان توصلنا إلى أن الإشكال الحقيقي يكمن في الإعلان والنشر للقرار 1275

بين وسائط الطلبة، فأغلب الطلبة لا يملكون أدنى فكرة عن وجوده، وهذا ما أسفر عن عدم اطلاعهم على آليات القرار، كما لا يفوتنا أن ننوه إلى ضرورة ربط الطلبة بمقاولين للاستفادة من خبرتهم، أي ضرورة استعراض قصص نجاح بعض المقاولين لتحفيز وتشجيع الطلبة على العمل المقاولاتي، وكذا لدعم الصلة بين الجانب الأكاديمي والجانب الميداني.

وعليه نؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة والتي تنص على أن اكساب الطلبة الجامعيين المهارات والمعارف المقاولاتية يتطلب تعزيز التكوين المقاولاتي.

الجدول رقم09: محاور الدراسة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: نية انشاء مؤسسة ناشئة	2,73	0,592
المحور الثاني: القدرة على انشاء مؤسسة ناشئة	2,59	0,518
المحور الثالث: معارف ومهارات انشاء مؤسسة ناشئة	2,13	0,471

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss

يمتلك الطالب الجامعي النية والقدرة اللازمتين لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة وهذا ما يولد توجها لديه نحو تجسيد مشروعه الخاص على أرض الواقع، غير أنه لابد أن يعزز معارفه ومهاراته عن طريق الدورات التدريبية والورشات التكوينية المبرمجة ضمن برنامج القرار 1275 وذلك للإلمام بطريقة انجاز نموذج الأعمال، التسويق الالكتروني، المناجمنت، المحاسبة والتمويل، **وعليه نؤكد صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على أن سياسة الدولة من خلال تطبيقها للقرار 1275 خلقت توجها لدى الطالب الجامعي في الجزائر نحو انشاء أو تحقيق مؤسسته الناشئة.**

5. خاتمة:

قدمت الدراسة لمحة عن التعليم المقاولاتي كسياسة داعمة للمقاولاتية في الجزائر والقرار 1275 كأحد أدوات هاته السياسة والمشجع على انشاء مشروع مؤسسة ناشئة، وهذا من خلال دراسة استطلاعية استهدفت التعرف على آراء الطلبة حول هذا المشروع والتي قمنا من خلالها بدراسة توجه الطلبة الجامعيين نحو تحقيق مشروع مؤسسة ناشئة.

1.5 النتائج المتوصل إليها:

- يعمل التعليم المقاولاتي على تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات التي تعينهم على اكتشاف الفرص وتحويلها إلى سلع وخدمات تغطي احتياجا ما، ورغم الشك الذي كان يساور الباحثين حول إمكانية استحالة تلقين المقاولاتية، إلا أنهم تمكنوا من اثبات أنه يمكن تثقيف وتدريب الأفراد على العمل المقاولاتي، غير أنه من غير الممكن اكتساب الموهبة لأنها تتعلق بالخصائص الشخصية للأفراد.

- قطعت الجزائر شـــوطا كبيرا في مجال التعليم المقاولاتي، بدءا بإدخال مقياس المقاولاتية في عدة كليات على مستوى الماستر واستحداث تكوين في مجال المقاولاتية لدرجتي الليسانس والماستر لطلبة العلوم الاقتصـــادية والتجارية وعلوم التســـيير، وصـــولا إلى تحويل المذكرات من الطابع الكلاسيكي إلى انشاء مؤسسات ناشئة.
- تهدف الجزائر إلى تشجيع المقاولاتية والنهوض بها من خلال الاعتماد على سواعد نخبة المجتمع من طلبة الجامعة الجزائرية، فلن ينهي الطالب الجامعي الجزائري مساره الدراسي بشهادة جامعية فحسب وإنما سيتكمن من انشاء مؤسسته الخاصة، التي سيتمكن من خلالها من ضمان استقلاليته وتوفير مناصب عمل لغيره.
- توجد لدى الطلبة الجامعيين نية لإنشـــاء مؤســـســـة ناشـــئة حيث أبان الطلبة عن ميولهم للعمل المقاولاتي واستعدادهم التام لتحمل المخاطر التي تعتريه.
- يتوفر الطلبة الجامعيين على القدرة لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة خاصة فيما يتعلق بالأفكار الإبداعية والمعرفة بالتكنولوجيا غير أنهم يفتقرون إلى المعارف والمهارات المتعلقة بالعمل المقاولاتي.
- إن اقتران النية بالقدرة يولد توجها وعليه يمكن القول بأنه: يوجد لدى الطلبة الجامعيين توجه لإنشاء مشروع مؤسسة ناشئة، الأمر الذي يوضح وجود تفاعل إيجابي مع القرار 1275 مما يجعلنا نتنبأ بنجاح هذا القرار في المستقبل إلا أن ضعف تكوين الطلبة في مختلف المجالات التي يتطلبها العمل المقاولاتي يمكن أن يحول دون تحقيق ذلك.

2.5 التوصيات:

- ضـــرورة تعزيز التكوين المقاولاتي من أجل اكســـاب الطلبة الجامعيين المهارات والمعارف المقاولاتية.
- لابد من ربط الطلبة الجامعيين بمقاولين للاستفادة من خبرتهم.
- لابد من الترويج أكثر للقرار 1275 وشرح مختلف التعليمات الواردة فيه ليتمكن الطلبة الجامعيين من فهم القرار بشكل أفضل.
- ضرورة الترويج أكثر للمؤسسات الناشئة في الجزائر وكذا تعريف الطلبة بمختلف خصائصها ومميزاتها، ولاسيما الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية لمنشئيها، من أجل تشجيعهم وتحفيزهم على انشائها.
- فتح تخصص للمقاولاتية على مستوى كافة كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أجل تمكين الطلبة من ذوي التوجه المقاولاتي من اكتساب الكفاءات والمهارات التي يتطلبها العمل المقاولاتي بشكل أفضل.

- ضـرورة اسـتعراض تجارب ناجحة لمقاولين تمكنوا من تحقيق النجاح لمؤسـساتهم الناشـئة، حتى يتأكد الطلبة من أن عملية انشاء مؤسسة ناشئة ليست بأمر صعب المنال وبالتالي تشجيعهم على انشاء مؤسساتهم الخاصة.

6. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الأطروحات:

- عبد الرحمان تسابت. (2016-2015). تقييم السياسات العمومية في الجزائر "مقاربة قطاعية". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 22. كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

المقالات:

- أسماء بللعما، و نورالدين كروش. (2020). حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة المؤسسات الناشئة بالجزائر -دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 204.
- إيمان رمضان، و خولة زياني. (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في ارساء مبادئ الاقتصاد الدائري -دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية-. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11(1)، 736-735.
- بوبكر الصديق بن الشيخ. (2021). التعليم المقاولاتي كوسيط في العلاقة بين التوجه المقاولاتي والنية المقاولاتية للطلبة. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 7(1).
- دلال بوعتروس، و محمد دهان. (2019). مأسسة تقييم السياسات العمومية -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-. مجلة العلوم الانسانية، 30(3)، 119.
- سماح بلعيد. (2021). المؤسسات الناشئة وامكانيات النمو -دراسة انشاء حاضنات الأعمال لمرافقة المشروعات الناشئة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(2)، 64.
- فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، و نوفل سمايلي. (2019). دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية. مجلة الإبداع، 9(1)، 189.
- ليلى بن عيسى، و الزهرة ناصري. (2019). التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة: دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة -بسكرة-. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 3(2).

- محمد الأمين نوي، و محمد دهان. (2020). نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 14(3)، 7.
- مهدي مراد. (2018). التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. مجلة أبعاد اقتصادية، 8(2)، 418.
- نور الدين رادي. (2014). الابداع والابتكار في المنظمات الحديثة دراسة تجارب عالمية. مجلة الابتكار والتسويق، 2014(1)، 132.
- هشام بروال، و جهاد خلوط. (2017). التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، 20(3)، 13-12.

القوانين والمراسيم:

- القرار 1275 المؤرخ ب 27 سبتمبر 2022. (بلا تاريخ). كيفيات اعداد مشروع تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي.
- المادة 11 المرسوم التنفيذي رقم 20 _254. (21 09, 2020). (55). الجريدة الرسمية.

مواقع الأنترنت:

- Consulté le 01 11, 2023, sur startup.dz: https://startup.dz/asf/

المراجع الأجنبية:

- Fayolle, A. (s.d.). Entrepreneuriat (éd. 3). Dunod.
- Mancer , I. (2021). L'université algérienne et la transition vers le paradigme entrepreneurial: un diagnostic. Revue Innovation, 11(2).
- Michael A. Hitt و، AL .(2002) .Strategic Entrepreneurship, Creating a New Mindset .Black Well.